S/2001/849

الأمم المتحدة



مجلس الأمن

Distr.: General
6 September 2001
Arabic
Original: French

رسالة مؤرخة ٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

أتشرف بالإشارة إلى أن مجلس الأمن في قراره ١١٦٠ (١٩٩٨) المؤرخ ٣١ آذار/مارس ١٩٩٨ قرر، في جملة أمور، أنه ''لأغراض تعزيز السلم والاستقرار في كوسوفو، أن تمنع جميع الدول بيع الأسلحة والمواد المتصلة بها من جميع الأنواع، كالعتاد والذخيرة والمركبات العسكرية والمعدات وقطع الغيار، إلى جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، بما فيها كوسوفو، أو تزويدها بذلك، بواسطة رعايا هذه الدول أو انطلاقا من أراضيها أو باستخدام السفن التي ترفع علمها وطائراتها، وأن تمنع توفير التسليح والتدريب للأنشطة الإرهابية هناك''.

وفي الفقرة ١٦ من منطوق القرار نفسه، قرر المجلس ''أن يعيد النظر في أشكال الحظر المفروض بموجب هذا القرار، بما في ذلك اتخاذ إجراء لإنهائها، بعد أن يتلقى من الأمين العام تقييما يفيد أن حكومة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية كانت متعاونة على نحو بناء مع فريق الاتصال، وأنها قامت بما يلي:

(أ) بدأت حوارا موضوعيا وفقا للفقرة ٤ أعلاه، باشتراك ممثل خارجي أو ممثلين خارجيين، ما لم يكن عدم تحقق ذلك غير ناتج عن موقف جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية أو السلطات الصربية؛

(ب) سحبت وحدات الشرطة الخاصة وأوقفت أعمال قوات الأمن ضد السكان المدنيين؛

(ج) أتاحت وصول المنظمات الإنسانية وكذلك ممثلي فريق الاتصال والسفارات الأخرى إلى كوسوفو؛

060901 060901 01-52967 (A)
0152967

(د) قبلت قيام الممثل الشخصي للرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ببعثة إلى جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية تشمل ولاية جديدة ومحددة لمعالجة المشاكل في كوسوفو، فضلا عن عودة البعثات الطويلة الأجل التابعة للمنظمة؛

(هـ) سهلت قيام مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان ببعثة إلى كوسوفو''.

وكما تعلمون، فإن الحالة السياسية والحالة الأمنية في المنطقة قد تغيرتا تغيرا ملموسا منذ اتخاذ القرار ١١٦٠ (١٩٩٨). ففي قراره ١٢٤٤ (١٩٩٩) المؤرخ ١٠ حزيران/يونيه ١٩٩٩، قرر المجلس نشر وجود مدني ووجود أمني في كوسوفو، تحت رعاية الأمم المتحدة، يتوافر لهما ما هو مناسب من المعدات والأفراد حسب الاقتضاء، ورحب بموافقة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية على هذين الوجودين. وتتعاون السلطات الجديدة بجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية تعاونا بناء في جهود السلام التي يبذلها المجتمع الدولي من أجل إحلال السلام والاستقرار في البلقان.

وفي بيان رئيس مجلس الأمن المؤرخ ١٦ آذار/مارس ٢٠٠١ (S/PRST/2001/8)، رحب المجلس بالاتصالات الوثيقة بين حكومة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وبعثة الأمم المتحدة في كوسوفو والقوة الدولية في كوسوفو، وأكد على أهمية الحوار المكثف بين قادة كوسوفو السياسيين وحكومة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية.

وبالنظر إلى ما سبق، أعتبر أن جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية قد امتثلت لأحكام القرار ١١٦٠ (١٩٩٨). ولذلك أوصي بأن يعيد مجلس الأمن النظر في أشكال الحظر التي تفرضها الفقرة ٨ من ذلك القرار.

وسأكون ممتنا لكم لو تفضلتم بتوجيه عناية أعضاء مجلس الأمن إلى هذه الرسالة.

(توقيع) كوفي ع. عنان